قراءة في المواطنة

ودور المؤسسات التعليمية في تعزيزها بين طبقات المجتمع

م. م. بكر عبد المجيد محمد

جامعة سامراء- كلية الاثار- قسم السياحة

ملاحظة: تم تقييم هذا البحث من خلال اللجنة العلمية للمؤتمر الذي شارك فيه الباحث.

ملخص البحث

إن موضوع المواطنة جزءاً من مشكلة الهوية والمفاهيم المختلفة التي ارتبطت بها منذ بدء احتكاكنا الفكري والثقافي والسياسي والعسكري بالغرب في القرن الماضي ، وإذا كانت المسألة قد حُسمت على صعيد الواقع منذ أن تمزقت الدولة العثمانية وتحولت أشلاؤها العربية وغيرها إلى دول وحكومات قومية وإقليمية، فإن المسألة لم تنته على المستوى الفكري والثقافي، بل ظلّت سؤالاً كبيراً يطرح بشكل أو بآخر.

ويعد مفهوم المواطنة من المفاهيم المركبة فهي تتضمن جوانب سياسية وثقافية واجتماعية والتي تفرض ذاتها عند معالجة أي بعد من ابعاد التنمية من المفهوم الانساني بصفة خاصة والتطوير بصفة عامة حيث نجد المواطنة في صورة بنى واليات مؤسساتية تستوعب مشاركة افراد المجتمع في بنية الدولة الوطنية الديمقراطية كما نجدها في دساتير جميع الدول ومناهجها والتي تحاول من خلالها ترسيخ قيم المواطنة عند ابنائها .

وهذا البحث قراءة موجزة لهذا المبدأ (المواطنة) ودور المؤسسات التعليمية في تعزيزها بين طبقات المجتمع تضمن:

- مفهوم المواطنة ، وأصلها التاريخي ، ومكوناتها (الانتماء ، والحقوق)
- أثر التطورات الحديثة على المواطنة ، واقترانها بحركة النضال الإنساني.
- أهداف وغايات التربية عليها (الاكتشاف ، الفعل ، ورد الفعل) ووسائل تحقيقها
- ثم علاقة التربية بالمواطنة وحقوق الانسان.
- ثم الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج.

Abstract

The issue of citizenship is part of the identity of the various concepts that have been associated with since the start of the intellectual, cultural, political and military Ahtkakna the West in the last century problem, and if the matter had been settled at the level of reality since he ruptured the Ottoman Empire and turned the Arab scrap material and others to nation states and regional governments, the issue has not over the intellectual and cultural level, but remained a big question arises, one way or another.

The concept of citizenship of the vehicle concepts they include political, cultural and social aspects, which imposes the same when treating any dimension of development of the concept of humanitarian particular and development in general, where we find citizenship in the form of structures and mechanisms of institutional accommodate the participation of community members in the national structure of the state of democracy, as we find in the constitutions of all nations and curricula and that, trying to consolidate the values of citizenship when her sons.

This research brief reading of this principle (citizenship) and the role of educational institutions in the promotion of community between layers included:

• the concept of citizenship, and the historical origin, and components (belonging, and rights)

• the impact of recent developments on citizenship, combined with the movement of human struggle.

• the goals and objectives of education it (the discovery, action, reaction) and the means to achieve them

• Then the relationship of education to citizenship and human rights.

• Then finale, which included the most important results.

المقدمة

إنّ أول ما تسعى إليه الدول الناهضة، هو توجيه عنايتها الكاملة لتربية مواطنيها ونشر الوعي بينهم، فالمواطن الصالح هو رأس المال الحقيقي في العملية التنموية بكل أبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

ولقد مثّل موضوع المواطنة جزءاً من مشكلة الهوية والمفاهيم المختلفة التي ارتبطت بها منذ بدء احتكاكنا الفكري والثقافي والسياسي والعسكري بالغرب في القرن الماضي وإذا كانت المسألة قد حُسمت على صعيد الواقع منذ أن تمزقت الدولة العثمانية وتحولت أشلاؤها العربية وغيرها إلى دول وحكومات قومية وإقليمية، فإن المسألة لم تنته على المستوى الفكري والثقافي، بل ظلّت سؤالاً كبيراً يطرح بشكل أو بآخر.

إنَّ المواطنة – في حقيقتها- سلوك حضاري يقوم به المواطن لصالح وطنه أو المكان الذي يعيش فيه، كما قد تكون التزام ديني وأخلاقي أكثر من كونها سلوك يخضع أو يرتبط بنظام رسمي، فالمواطنة مبنية على قيم ومبادئ الإنسان السوي تجاه وطنه ومجتمعه، وهي ممارسة يومية في حياته وضميره، بل تُشكل جزءاً من شخصيته وتكوينه. فالمواطنة بهذه الصورة لن تظهر على هذا النحو إلا عندما تتوفر مقوماتها، المتمثلة في تمتع جميع أفرادها بحقوقهم مقابل أداء الواجبات المطلوبة منهم، وبالتالي سيكون لدى المواطن شعوراً داخلياً بشرف الانتماء للوطن بل ينظر إلى وطنه على أنَّه بيته الكبير الذي يجب الحفاظ عليه وحمايته من جميع الأخطار، والحرص على تحقيق المصلحة العامة، والتصدي لكل ما يُخل باستقرار وأمن الوطن والمجتمع حاضراً ومستقبلاً.

ويعد مفهوم المواطنة من المفاهيم المركبة فهي تتضمن جوانب سياسية وثقافية واجتماعية والتي تفرض ذاتها عند معالجة أي بعد من ابعاد التنمية من المفهوم الانساني بصفة خاصة والتطوير بصفة عامة حيث نجد المواطنة في صورة بنى واليات مؤسساتية تستوعب مشاركة افراد المجتمع في بنية الدولة الوطنية الديمقراطية كما نجدها في دساتير جميع الدول ومناهجها والتي تحاول من خلالها ترسيخ قيم المواطنة عند ابنائها. اذ تعددت مناهج الباحثين في تعريف المواطنة فبعضهم ركز على ابعادها وتجلياتها

المختلفة والبعض الاخر ركز على جانب دون اخر اذ يرى البعض إن المواطنة بانها (العلاقة بين الفرد والدولة كما تحددها تشريعات تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحريات وما يصاحبها من مسؤوليات وتسبغ عليه حقوقا انسانية مثل حق الترشيح والانتخاب وتولي المناصب العامة.

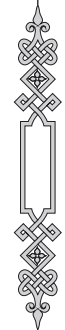

❊ ❊ ❊

أولاً: مفهوم المواطنة

المواطنة لغوياً: المواطنة والمواطن مأخوذة في العربية من الوطن: المنزل تقيم فيه وهو «موطن الإنسان ومحله» وطن يطن وطناً: أقام به، وطن البلد: اتخذه وطناً، توطن البلد: اتخذه وطنا، وجمع الوطن، أوطان[1].

اجمع الكثير من الكثير ممن تناولوا مفهوم المواطنة على الربط بينها كمفهوم من الحقوق والواجبات والمسؤوليات فالمواطنة شعور وجداني بالارتباط بالارض وافراد المجتمع الاخرين الساكنين على تلك الارض وهذا الارتباط تترجمه مجموعة من القيم الاجتماعية والتراث التاريخي المشترك ومن ثم فان المواطنة هي جذور الهوية الاجتماعية وعصبها الاجتماعي[2].

وتتجاوز المواطنة بالنسبة للمواطن على حدود الوطن اذ انها تعني الانتماء والهوية الرسمية خارج مجتمعه حينما يلتزم بالحقوق والواجبات اذن المواطنة هي علاقة بين الفرد والدولة كما يحدده قانون تلك الدولة ويتفق مع ذلك ما اشارت اليه دائرة المعارف البريطانية في ان المواطنة هي « علاقة بين الفرد والدولة يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحريات وما يصاحبها من مسؤوليات وتسبغ عليه حقوقا سياسية مثل حقوق الانتخابات وتولي المناصب العامة وميزت الدائرة بين المواطنة والجنسية والمواطنة في الموسوعة الدولية هي عضوية كاملة في دولة او بعض وحدات الحكم وتؤكد الموسوعات ان المواطنين لديهم عددا من الحقوق مثل التصويت والانتخاب وتولي المناصب العامة لذلك لديهم عدد من الواجبات كدفع الضرائب والدفاع عن بلادهم، اما في موسوعة كولير الامريكية فانها تؤكد ان «المواطنة هي اكثر اشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية ما»[3].

والمواطنة ليست مفهوما ساكنا أو قيمة معنوية تتأسس مرة واحدة إلى الابد أو تتحقق بقرار وانما هي ممارسة حية على ارض الواقع فبقدر تحركهم نحو تحقيق اهداف افضل وباكتساب الحقوق تتكرس المواطنة وتتحقق والعكس صحيح كما إن المواطنة هي الوطن الذي يمثل مفهوم الانتماء للأرض فهو اساس المواطنة وخلاصتها وباعتباره يمثل الارض والعرض والشرف والمستقبل والاخلاص والصدق والحرية والوفاء والقيم والاصالة، وهي كذلك مجموعة من الاسس والقواعد التي تكفل المشاركة في الحياة العامة كما انها تعبير عن الهوية المشتركة عنصرها الاساسي الجنسية الوطنية التي تربط شخص ما ببلده، واذا كانت المواطنة حقا طبيعيا للإنسان فانها من حيث مدلولها الثقافي تختلف

من مرحلة تاريخية إلى أخرى ومن مجتمع إلى اخر لكن المواطنة في الثقافة المعاصرة تعني المساواة بين الجميع وحرية المشاركة في مختلف نشاطات المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية وهي النضال السياسي والاجتماعي والثقافي لاكتساب الحقوق وممارستها مع اداء الواجب(٤).

ثانياً: الاصل التاريخي للمواطنة

يرجع مفهوم المواطنة الى بدايات نشوء الحضارات الإنسانية إلا انه ضل متجدداً مع تطور الحضارة والنظم الاجتماعية المختلفة ولا غرابة اذا عد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العام ١٩٤٨ في جوهره هو المساواة، والمواطنة هي العدل والمساواة في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين، وكرامة الإنسان هي أولى حقوقه إن مصطلح المواطنة يؤسس لعلاقة بين الوطن والمواطن تقوم على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، وان الشعور بالمواطنة له مستويات عديدة منها: -(٥).

١- شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية إفراد الجماعة كالدم والجوار والموطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات وتقاليد ونظم وقيم وعقائد ومهن وقوانين وغيرها.

٢- شعور الفرد باستمرار هذه الجماعة على مر العصور، وأنه مع جيله نتيجة للماضي وأنه وجيله بذرة المستقبل.

٣- شعور الفرد بالارتباط بالوطن وبالانتماء للجماعة، أي بارتباط مستقبله بمستقبلها وانعكاس كل ما يصيبها على نفسه، وكل ما يصيبه عليها.

٤- اندماج هذا الشعور في فكر واحد واتجاه واحد حركة واحدة. وقد أعيد طرح مفهوم المواطنة بقوة بداية القرن الواحد والعشرين وعلى المستوى العالمي ففي أوربا اعلنت سنة ٢٠٠٥ السنة الأوربية للمواطنة.

ان التطورات التي حدثت في العالم في العقدين الأخيرين طرحت قضية المواطنة والهوية في صدارة الاهتمام العالمي بسبب: -(٦).

١- تحرر أوربا الشرقية من الهيمنة الروسية وبروز الصراعات القومية والتوترات الاثنية فيها

٢- ظهور تكتلات إقليمية مثل الاتحاد الأوربي الذي يحمل في طياته فكرة تثبيت مواطنة

اوربية عابرة للقوميات.

٣- حركات الهجرة الواسعة المدى الاختيارية او القسرية وانتقال العمالة من دولة إلى اخرى جعل العديد من الدول تعاني من تعدد الثقافات، مما جعل المهاجرين يطالبون بحقوقهم الثقافية التي قد تتعارض مع ثقافة البلد الأصلي.

٤- الآثار المدمرة للعولمة التي زعزعت الرؤى التقليدية لمفاهيم راسخة مثل الوطن والمواطنة والدولة.

٥- بروز المد الاسلامي السياسي الذي غير العديد من المفاهيم الفقهية كأحكام أهل الذمة، والتفاوت بين المرأة والرجل... الخ.

ان هذه التحديات وغيرها انعكست بشكل او أخر على الشيء الجديد عماد المستقبل مما تطلب عقد ملتقيات واجتماعات على أعلى المستويات اذ أطلق المدير العام لليونسكو في ٢٧ أيلول ٢٠٠٤ دليل التربية للمواطنة تحت عنوان « الدفاع في خدمة السلام « واما الأمم المتحدة فقد أقرت البرنامج العالمي للتربية لحقوق الإنسان ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩، وراجعت أوربا عبر ممثلي ٤٨ بلداً في رومانيا عام ٢٠٠٦ برنامجها للتربية للمواطنة الذي أقرته عام ٢٠٠٥ بمناسبة السنة الأوربية للمواطنة لتقويم نتائج السنة الاوربية للمواطنة عبر التربية، والذي حثت بموجبه وزارات التربية على إدراج التربية للمواطنة في المرحلة الابتدائية ضمن ما عرف ببداغوجية المسار(٧).

وعلى الرغم من ان المواطنة ليست حتمية مطلقة، كونها خياراً اتخذته مجتمعات معينة ولم تتخذه مجتمعات أخرى، فالمجتمعات القبلية لا تعتمد صيغة الوطن ولا المواطنة لان الانتساب القبلي، المرتكز على النسب بدل الأرض، يتخطى أحيانا حدود الوطن ويضيق عنه في أحيان أخرى وان المتتبع للتطورات الاجتماعية ولسياسية التي يشهدها الشرق الأوسط في ظل التغيرات التي أعقبت احتلال العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ودخول قوات التحالف بغداد يقف أمام متغيرات تكاد تعصف بالمنطقة مما ولد صراعاً مدمراً بين تمسك المواطن العراقي بقيمة وعاداته المتأصلة في النمط الثقافي السائد في المنطقة العربية ومحاولات فرض الأنموذج الغربي فيها والتي تنظر للمواطنة عبر واقعها وإيديولوجيتها التي تطورت عبر السنين والتي تكاد تختلف كثيراً مع مفهوم المواطنة في المنطقة العربية وهنا نرى الأجيال الشابة في العراق تتأرجح بين عدة مسارات نتيجة للتحولات الاقتصادية

والاجتماعية التي أعقبت الاحتلال مما تركت أثارها المدمرة في مفهوم الانتماء والهوية وتماسك الوحدة الوطنية وشيوع ثقافة العنف وتفاقم مشكلة الاغتراب والهجرة وتراجع دور الدولة والحركات السياسية في تدعيم قيم المواطنة والمساواة بين الناس مما جعل من موضوع المواطنة يطفو على سطح الإحداث كقضية وجود وحياة مقابل تفتت وضياع الثوابت التاريخية المتعلقة بالوطن والمـواطنة والهوية [٨].

ولقد اقترن مفهوم المواطنة بحركة النضال الإنساني من اجل العدل والمساواة والإنصاف، وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية، وتصاعد النضال واخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مرورا بحضارة سومر وأشور وبابل وحضارات مصر والصين والهند وفارس..... وأسهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من إيديولوجيات سياسية في وضع أسس الحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام، فاتحةً بذلك أفاقاً رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته واثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات [٩].

أما في أوربا فيرى الدكتور علي خليفة الكواري إن ثلاثة تحولات كبرى متكاملة حدثت ساهمت في أرساء مبادئ المواطنة في الدولة القومية المعاصرة وهي [١٠]:

١- بروز الدولة القومية نتيجة صراع الملوك مع الكنيسة الذي انتهى بتبعية كل رعية لملكهم ومذهبه الذي اتبعه في إطار المجتمع الذي تقوم فيه دولته بقوميتها وتاريخها وثقافتها المتميزة.

٢- المشاركة السياسية التي كانت نتيجة الحاجة المتبادلة بين الدولة وشعبها، وما نتج عنها من الاعتراف بحقوق متبادلة وتشارك في العمل السياسي والإشراف على حركته.

٣- حكم القانون حيث انتشرت في الدولة القومية التي تشكلت، صياغة القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية و تلبية السياسية والاقتصادية واستمر إصدار هذه القوانين تلبية لحاجات تلك المجتمعات وانتقل إصدار هذه القوانين بعد ذلك أما تدريجياً – كما في بريطانيا – أو ثورياً كما في فرنسا وأمريكا إلى الشعب الذي أصبح مصدر السلطات والتشريع حيث مثل ذلك قمة (المواطنة)[١١].

ثالثاً: مكونات المواطنة

أولاً: الانتماء:

يُعرف الانتماء بأنه النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى. وعلى الرغم من إن مفهوم الانتماء الاجتماعي يعاني من التعقيد والغموض، فانه يُعد من أكثر المفاهيم تداولاً في الأدبيات السيسيولوجيا والتربوية المعاصرة، ويميل الباحثون في علم الاجتماع إلى تحديد الانتماء الاجتماعي للفرد وفقاً لمعيارين أساسيين متكاملين هما: العامل الثقافي الذاتي الذي يأخذ صورة الولاء لجماعة معينة أو عقيدة محددة، ثم العامل الموضوعي الذي يتمثل في معطيات الواقع الاجتماعي الذي يحيط بالفرد أي الانتماء الفعلي للفرد أو الجماعة، فالولاء هو الجانب الذاتي في مسألة الانتماء يعبر عن أقصى حدود المشاركة الوجدانية والشعورية بين الفرد وجماعة الانتماء [١٢].

ثانياً: الحقوق:

إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع، وبالتالي فان معظم الدساتير في تحديدها لحقوق المواطن ترجع إلى مواثيق حقوق الإنسان وأهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨والتفصيل الوارد في العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عن هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٦٦م(١٣):

ويتوقف نجاح أي مجتمع في تحقيق اهدافه الوطنية على فهمه للمواطنة فهما سليما وترجمة ذلك في برامج سلوكية تتم من خلالها تنمية شخصية المواطن وتدريبه على اكتساب المعارف والمهارات والقيم التي تمكنه من اداء دوره بفاعلية ولما كانت التربية والتعليم في المدارس والجامعات العراقية تهدف إلى اعداد المواطن للمستقبل اعدادا صحيحا في ضوء التحديات التي تعرض اليها البلد ويتعرض من استهداف للقيم والمبادئ والعادات ويتم هذا الاعداد من خلال المناهج التربوية والتعليمية والتثقيفية والاجتماعية والتي تهدف إلى اكتساب المتعلم المعارف والمهارات والقيم والتي تجعل المواطن اهلا لتحمل المسؤولية من خلال الكتب المدرسية والجامعية المقررة لطلبة المدارس

والجامعات العراقية، فضلا عن دور المدرسة والجامعة في تفعيل دور المواطنة في المجتمع العراقي. من خلال تعريف الموطن على حقوقه وواجباته وتكييف سلوكه بما يتلائم مع مصلحة الفرد والمجتمع والوطن وهنا ينبغي إلا نقف على اهداف المنهاج الدراسي بل في ترجمه هذه الاهداف إلى معارف وقيم ومهارات من خلال الكتب والمناهج المقررة لطلاب الجامعات والمدارس في العراق ونلاحظ وبشكل كبير إلى نقص مفاهيم المواطنة في مناهج الكتب والمناهج المقررة للطلبة وعدم اعطاء هذا المفهوم وزنه النسبي المستحق ليكون واضحا للجميع وقد تخلو كثير من المناهج من هذا المفهوم فضلا عن عدم توظيف المعارف المكتسبة في حياة المتعلم بشكل فعال في الوقت الذي تؤكد فيه نظريات التربية والتعليم الحديثة بان المواطنة والمشاركة الديمقراطية هي قيم يتعلمها الفرد في المؤسسة التعليمية منذ نعومة اضفاره بالأخص في الانشطة المدرسية لذا نجد من الضروري إن تعمل مؤسستا التربية والتعليم إلى تطوير المناهج وتبني الطرق الحديثة في التربية التي تعزز قيم المواطنة في المجتمع العراقي وتعتمدها نشاطا تعليميا وتربويا متميزا، كون المناهج الدراسية تشكل وسيلة فعالة في تنمية ثقافة المواطنة وتعزيزها لدى الجيل الجديد ولعل اكثر هذه المناهج اهمية وتأثيراً في هذا المجال (التاريخ، الجغرافية، مبادئ التربية، علم الاجتماع... الخ) لأنها تتصل اتصالا وثيقا بواقع الحياة الاجتماعية وتطورها وان المؤسسة التعليمية تتولى نقل ثقافة المجتمع للتلاميذ من جيل الى جيل وهؤلاء التلاميذ يعكسون في سلوكهم وتصرفاتهم اليومية سمات المواطنة الصالحة، التي تلتزم توافر صفات معينة في الفرد تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة الاجتماعية والسياسية كي يكون قادراً على المشاركة في وضع القوانين واتخاذ القرارات واحترامها، وكذلك إيمانه وقدراته على القيام بواجباته والتزاماته وأخذه بحقوقه وهي بذلك تسهم في تنمية الشعور والانتماء والمشاركة الايجابية من خلال المناهج التربوية وبذلك تكون المؤسسات التربوية أداة فاعلة في إرساء دعائم المواطنة لأنها تترجم بأمانة توجهات الفلسفة السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع الى سلوك اجتماعي مرغوب فيه [١٤].

ويشكل السلوك الشبابي في المؤسسات التعليمية واحداً من أهم مؤشرات المواطنة فقد اكد (Remy، 1997) في دراسته عن اتجاهات طلبة المدارس الثانوية نحو حقوقهم وواجباتهم المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية ان الطلبة يفضلون دراسة الموضوعات الوطنية والعالمية، بدلاً عن

الموضوعات المحلية والمجتمعية، بينما أشار (Wright، ١٩٩٣) الى ان المناهج التي تدرس في الصفوف الاولى الابتدائية في الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على تنمية المواطنة والانتماء الوطني لدى التلاميذ لكونها لا تركز في المناهج التربوية على الموضوعات والقضايا الوطنية[١٥].

ان تنمية المواطنة يعد هدفاً أساسيا تسعى اليه جميع الحكومات والنظم السياسية في دول العالم المختلفة اذ تعليم المواطنة هدفاً مرغوباً يساعد الإفراد على: - [١٦].

١- ان يكونوا مواطنين مطلعين وعميقي التفكير يتحلون بالمسؤولية، ومدركين لحقوقهم وواجباتهم.

٢ - تطوير مهارات المشاركة والقيام بأنشطة ايجابية مسؤولة.

٣- تشجيعهم على لعب دور ايجابي في مدارسهم وفي مجتمعهم وفي العـــالم. مما سبق تتضح وبصورة جلية أهمية التربية على المواطنة في حياة الإفراد والمجتمعات المعاصرة، مما يتطلب ملاحظة وقياس سلوك المواطنة لدى الشباب لا سيما وان ما يشهده المجتمع العراقي من تداعيات على المستوى الثقافي والقيمي والتربوي جراء الظروف التي يمر به البلد يثير العديد من المشكلات التي تخص سلوك المواطنة لدى الإفراد وبمختلف الأعمار وبخاصة الشابة منهم[١٧].

رابعاً: غايات التربية على المواطنة:

تتلخص غايات التربية على المواطنة في المجهود الذي تساهم به المدرسة لتكوين المواطن الإنسان الواعي والممارس لحقوقه وواجباته تجاه ذاته وتجاه الجماعة التي ينتمي إليها. والتربية على المواطنة هي بالأساس تربية على المبادرة والمسؤولية والاستقلالية، وهي لا تعد فقط الجيل الصاعد لممارسة مواطنة نشيطة متى بلغ سن الرشد، بل تنمي لديه، إذا ما عبئت الوسائل المناسبة (طبيعة المناهج، نوعية الأنشطة التربوية، نوعية الاستراتيجيات التعلمية...) القدرة على أن يكون في كل سن، وفي كل لحظة مواطنا بكل المقاييس[١٨].

ولعل من المفيد التذكير بأن ممارسة المواطنة – كما جاء في منهاج مادة التربية على المواطنة – ليست مرهونة «بالرشد القانوني» الذي يخول المشاركة في الحياة السياسية وخاصة العمليات الانتخابية، بل إن لكل مرحلة، بدءا بالسنوات الأولى من الحياة، أشكال وتعابير وصيغ لتلك الممارسة متى تم

تحسيس الأطفال بها. وبناء على ذلك، فإن تصور التربية على المواطنة من هذا المنظار، أي من زاوية ما يمكن أن تنميه حاليا من سلوكيات مواطنة يومية متكيفة مع كل سن، من شأنه أن يحدث – مع مرور الزمن وتضافر جهود قنوات أخرى – ذلك التراكم الذي يغرس قيم المواطنة في الفكر والوجدان ويجعل من بلورتها وتفعيلها أمرا طبيعيا، إراديا متسما بالديمومة(١٩).

أهداف التربية على المواطنة:

حددت الإطار لمواد التربية على المواطنة الأهداف التالية وهي متصلة ومترابطة فيما بينها. وتبقى الممارسة والمستوى العملي المبتغى والمعيار الذي يمكن من خلاله تقدير مدى تحقق الأهداف المرصودة، وقبل التطرق لهذه الأهداف لا بد من توضيح مسار التعلم في مجال التربية على المواطنة [٢٠]:

التربية على المواطنة مسار تعليمي – تعلمي يكتشف في أثنائه المتعلم معارفا ويكتسب مهارات ويتخذ مواقف واتجاهات إيجابية وتصدر عنه ردود فعل وأفعال إيجابية تجاه نفسه ونحو مجتمعه ووطنه، وإزاء الإنسانية جمعاء. أي أنه يقوم– وفق أدبيات بيداغوجيا الإدماج– بإدماج المعارف والمهارات والقيم التي تعلمها واكتسبها حول المواطنة في ممارساته وحياته اليومية.

يمكن شرح مسار التعلم في مجال التربية على المواطنة من خلال الأبعاد الثلاثة التالية:

١– الاكتشاف:

هو مرحلة تعريفية تحسيسية بحيث يقوم التلاميذ بالتعرف على مفاهيم أو أحداث والبحث عن معطيات، ويقومون بعمليات مختلفة كالتحليل والتركيب والمقارنة... وينتهي الاكتشاف بالفهم والتحسيس كأساس لمرحلة رد الفعل.

٢– رد فعل:

مرحلة تكوين رد فعل تقوم على سابقتها في اتجاه البحث عن زوايا لتناول الموضوع؛ بناء إجابة شخصية على المشكل المطروح، تكوين رأي على أساس البعد الحقوقي، المدني للموضوع؛ بناء مواقف مما يؤدي إلى نشوء وعي بالأبعاد الحقوقية، المدنية للمشكل عند المتعلم كخطوة نحو الالتزام بقيم المواطنة.

٣- الفعل:

ليس المقصود بالفعل « وضع لائحة توصيات لحل مشكل من طرف آخرين » بل جعل التلاميذ على مستواهم، ومهما كان سنهم، يبادرون بأنشطة ومشاريع يقومون بالتخطيط لها وتنفيذها وتقويمها. المهم ليس نوعية الأنشطة فحسب، بل المسلسل الفكري والوجداني المرتبط بها والذي يتميز بقيمة تكوينية عالية، وإبداع التلميذ وما يختزنه من طاقات لا حدود لها عندما يتوفر التحفيز والتشجيع والمناخ الداعم. فالفعل هو أن يكون المتعلم على المدى القريب والبعيد مواطنا نشيطا محليا، وطنيا، وعالميا[٢١].

بناء على الغايات المتوخاة من التربية على المواطنة، وعلى دور التعلم المشار إليها أعلاه، ينتظر من التربية على المواطنة أن تحقق الأهداف التالية:

على المستوى المعرفي: اكتساب رصيد معرفي ذو طابع وظيفي في مجال المواطنة ومعرفة أساليب وتقنيات وأشكال تواصل تساعد على الاشتغال بطريقة منهجية.

على المستوى الوجداني: التشبع بقيم المواطنة بشقيها المتمثلان في الحقوق والواجبات ثم تكوين مواقف إيجابية تخدم المواطنة النشيطة.

على المستوى العملي: القيام بأعمال ملموسة، مهما كانت بسيطة، تعبيرا عن بلوغ الهدف من التعلم في مجال التربية على المواطنة.

على أن بلوغ أهداف التربية على المواطنة يتعين أن تساهم فيه مواد وأنشطة أخرى (مؤسساتية وغير مؤسساتية) بما في ذلك المقررة في التعليم التأهيلي، خاصة وأن المقرر الرسمي للمادة ينتهي في متم المرحلة الإعدادية[٢٢].

يرى بعض المربين أن التربية على المواطنة تعمل على توجيه طاقات الشباب نحو المشاركة البناءة في العمل داخل المجتمع المحلي، وتدريب القيادات، وتقوية الحساسية لدى التلاميذ والمواطنين نحو المشكلات والقضايا الإنسانية، وتدعيم الثقة في النظم السياسية النظامية، ويتطرق آخرون للعديد من الأهداف تتلخص في تزويد التلاميذ بفهم إيجابي وواقعي للنظام السياسي الذي يعيشون فيه؛ تعليم التلاميذ القيم وضرورة مشاركتهم في القرارات السياسية التي تؤثر في مجرى حياتهم في البيئة المحلية؛ فهم التلاميذ لحقوق الأفراد وواجباتهم؛ فهم النظام التشريعي للقطر الذي يعيشون فيه واحترام

وتقدير تلك التشريعات؛ التعرف على القضايا الراهنة التي يعاني منها المجتمع الذي يعيشون فيه؛ فهم التعاون الدولي بين المجتمعات وطبيعة النشاطات السياسية الدولية؛ فهم وسائل اشتراك التلاميذ في النشاطات الوطنية والقومية محليا وإقليميا، والدفاع عن قضايا الأمة فهم الحاجة الماسة للخدمات الحكومية والاجتماعية والعمل على الحفاظ على تلك الخدمات والمرافق والمساهمة فيها[٢٣].

وان اكتساب المعارف: معرفة أحداث، مفاهيم، علاقات تساعد على تعلم قيم المواطنة وتمكن من التعرف على المؤسسات المحلية والجهوية والوطنية؛ تكوين وتنمية رصيد ثقافي إيجابي يكرس قيم المواطنة الفاعلة؛ معرفة التنظيمات المحلية والإقليمية والاجتماعية؛ معرفة أهم حقوق الطفل وحقوق الإنسان؛ إدراك العلاقة بين فهم حقوق الطفل وحقوق الإنسان.

وكذلك اكتساب المنهجية: والتمكن من منهجية البحث واكتساب كيفية التعامل مع المرفق العمومي والمحافظة عليه؛ واكتساب آليات التفكير التي تساعد على التمييز بين قيم المواطنة وحقوق الإنسان وحقوق الطفل وما ينافيها؛ وتملك القدرة على التفكير المنظم تصورا وتخطيطا وإنجازا وتوظيف ذلك في خدمة الذات والجماعة والوطن كذلك التمكن من أشكال التواصل مع المحيط وتوظيفها في التفعيل الإيجابي لمفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان، والتشبع بقيم واتخاذ مواقف: التشبع بروح القوانين واحترامها والحرص على تطبيقها في الحياة اليومية وبلورة قيم المواطنة ومبادئ حقوق الإنسان وحقوق الطفل في مواقف وسلوكيات داخل المحيط المدرسي وخارجه؛ اتخاذ مواقف وتصرفات وسلوكيات تتماشى وقيم المواطنة وقيم حقوق الطفل والإنسان[٢٤].

أما وسائل وطرق تحقيق هذه الأهداف

يمكن حصرها فيما يلي:

التدريس المبكر لمبادئ التربية على المواطنة؛ تطوير مشاريع اجتماعية واقتصادية وسياسية في البيئة المحلية وتشجيع التلاميذ على المشاركة فيها؛ تشجيع التلاميذ على الاشتراك في العمل التطوعي مع مؤسسات المجتمع المحلي؛ اللجوء إلى المختصين لتوضيح بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أو القيام برحلات ميدانية أو إقامة حلقات البحث أو البرامج الخاصة حول قضايا معينة وإصدار نشرة مدرسية توضح نشاطات التلاميذ؛ قيام التلاميذ بدور إيجابي وفعال في تطبيق المبادئ الديمقراطية ومناقشتها داخل المدرسة، واتخاذهم لبعض القرارات التي تهم الحياة المدرسية،

مما يكسبهم التفكير الناقد والبناء، واحترام آراء الآخرين تفعيل الأندية التربوية داخل المؤسسات التربوية وذلك لأهميتها في التربية على قيم المواطنة وترسيخ السلوك المدني، مع تحميل المتعلمين المنخرطين فيها القسط الأوفر ضمن مسؤوليات تخطيط وبرمجة وإنجاز وتتبع وتقييم الأنشطة والمشاريع التربوية المتمحورة حول ثقافة المواطنة والتربية على حقوق الإنسان، وتحفيز عموم المتعلمين على المشاركة في وضع وتنفيذ البرنامج العام للأنشطة التربوية المندمجة للمؤسسات التربوية من خلال المساهمة الفعلية في هيكلة نوادي المؤسسة ومناقشة البرنامج العام لأنشطتها والمساهمة في تنظيم أنشطتها وبصفة خاصة أنشطة أندية التربية على حقوق الإنسان والمواطنة. وتنبع أهمية المشاركة في أنشطة الأندية التربوية عامة سواء أكانت فنية أم ثقافية أو رياضية أو اجتماعية من دورها في تحبيب فضاءات المؤسسة إلى المتعلم وبالتالي الحد من ظاهرة الهدر المدرسي واحتواء ومعالجة الاتجاهات والمواقف والسلوكيات السلبية التي تظهر في الوسط المدرسي والتي يكون المتعلمون في كثير من الأحيان أطرافا مباشرة فيها، والسماح للمتعلمين بتنمية قدراتهم وتطوير كفاياتهم[٢٥].

خامساً: علاقة التربية بالمواطنة وحقوق الانسان

التربية على المواطنة وحقوق الإنسان صيرورة يتعرف المتعلمون من خلالها على حقوقهم وحقوق الآخرين ضمن إطار من التعلم الذي يقوم على المشاركة والتفاعل. والتربية على حقوق الإنسان تعنى بتغيير المواقف والسلوك وتعلم مهارات جديدة وتعزيز تبادل المعارف والمعلومات. وهي عملية طويلة الأجل، تهدف إلى خلق فهم للقضايا وتسليح الأشخاص بالمهارات للتعبير عن حقوقهم ونقل هذه المعرفة إلى الآخرين.

إن التربية على حقوق الإنسان: تعترف بشمولية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة تؤدي إلى زيادة المعرفة بحقوق الإنسان وتفهمها تمكِّن الأشخاص من المطالبة بحقوقهم وتساعد الأشخاص على استخدام المواثيق والآليات القانونية التي وُضعت لحماية حقوق الإنسان تستخدم المنهجية التي تقوم على التفاعل والمشاركة لتكوين مواقف تنطوي على احترام حقوق الإنسان وتطور المهارات اللازمة للدفاع عن حقوق الإنسان و تدمج مبادئ حقوق الإنسان في الحياة اليومية وتخلق مجالاً للحوار والتغيير؛ تشجع على الاحترام والتسامح[٢٦].

إن احترام حقوق الإنسان هو مصلحة عليا لكل فرد وجماعة وشعب وللإنسانية جمعاء، باعتبار

أن تمتع كل فرد بالكرامة والحرية والمساواة هو عامل حاسم في ازدهار الشخصية الإنسانية وفي النهوض بالأوطان وتنمية ثرواتها المادية والبشرية وفي تعزيز الشعور بالمواطنة كاملة غير منقوصة. فلا يكفي ترديد مبادئ حقوق الإنسان والانتظار من الوسط الاجتماعي أن يتبناها، بل يجب ربط هذه المبادئ بالحياة اليومية وبالثقافات المحلية لتبيان أن تبنيها سيساعد في تحسين التواصل والتفاهم والتسامح والمساواة والاستقامة، فلا يمكن تعليم حقوق الإنسان في فراغ، بل لا مناص من تعليمها من خلال تطبيقها وتكريسها مباشرة على أرض الواقع وفي هذا الصدد إن تعليم حقوق الإنسان كمعارف نظرية مجردة دون ربطه بالواقع المعيش وبالممارسة اليومية لمنظومة حقوق المواطنة وواجباتها من شأنه أن يؤدي إلى التعرف السطحي على حقوق لا يمكن تحقيقها حاليا الشيء الذي قد يؤدي بدوره إلى عكس المنتظر(٢٧).

إن التّربية على المواطنة وعلى حقوق الإنسان هي أنشطة تربوية تعزّز المواطنة وحقوق الإنسان بواسطة التّربية والتّعليم. وتتأسّس هذه التّربية على ترسيخ ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، وتكرسيها كسلوك وممارسة يومية. وهي بذلك مدخل ضروري لتنمية المجتمع وتحديثه، إذ هي شرط لكل ممارسة ديمقراطيّة ولكل تنمية تستهدف العنصر البشري. وهي أيضا مسلسل تربوي يقوم على اكتشاف منظومة المعارف والمفاهيم التي تقوم عليها ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان من قبل الناشئة من أجل إدماجها في حياتهم اليومية كسلوكيات ومواقف واتجاهات إيجابية إزاء أنفسهم وإزاء مجتمعهم والمجتمع الإنساني وتتأكد أهمية التربية على المواطنة و حقوق الإنسان باعتبارها من القنوات الأساسية التي تعزز الإجراءات ذات الطابع القانوني والمؤسساتي لمعرفة ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان وإشاعتها، وجعلها سلوكا يوميا للأفراد والجماعات بهدف تجاوز طابعها النخبوي. وتأتي هذه الأهمية أيضا استحضارا لعلاقة المواطنة و حقوق الإنسان بالتنمية البشرية المستدامة في مفهومها الشامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، إذ تبقى خطط التنمية عديمة الفعالية ما لم تأخذ في اعتبارها الإنسان كرأسمال أساسي تتوجه إليه التنمية وتعتمده وسيلة وغاية يصنعها ويساهم في إنجاحها في مجتمع يتمتع أفراده بكافة حقوقهم ويلتزمون بالواجبات التي تترتب عن صفة المواطنة(٢٨).

تتم التربية على المواطنة و حقوق الإنسان بواسطة ثلاث قنوات أساسية، تتعاضد في ما بينها وتتكامل أهدافها وهي: – العائلة– البيئة الاجتماعية والسياسية– المدرسة والعائلة أو الوسط

العائلي باعتبارها المجال الأول حيث تتحدد ملامح شخصية الفرد وتدرك فيه قيم المواطنة و مبادئ حقوق الإنسان لأول مرة. كذلك فان البيئة الاجتماعية والسياسية ومؤسسات المجتمع المدني حيث تنشط التنظيمات المدنية ومختلف الهيئات العامة ووسائل الإعلام وغيرها، وكلها منابر تؤدي وظائف تبليغ المعارف، وتكوين السلوكيات، وتنمية المواقف، والتدرب على الممارسة والبناء ضمن الحياة الاجتماعية[٢٩].

المدرسة باعتبارها الوسيلة التي تكاد تكون الوحيدة التي بواسطتها تتحقق غايات التربية وفق منظور منهجي مدروس يستجيب للطرق الحديثة في التعليم والتعلم. غير أن ضرورة مجاراة نسق التحولات العلمية المتسارعة وبصفة خاصة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وظهور أنماط إنتاج جديدة تستند أكثر فأكثر إلى كفايات ومؤهلات لم تعد أنماط التكوين التقليدية قادرة على تحقيقها حتمت على المدرسة إعادة النظر في مهامها وأهدافها ومناهجها، وفي المسالك التي توفرها للمتعلمين بما في ذلك مناهج التربية على حقوق الإنسان والمواطنة والإعداد للانخراط في ما يسمى «المواطنة العالميّة» وإعادة النظر في مرجعية المؤهلات والكفايات التي اعتادت تنشئة المتعلمين عليها. ومن هنا أضحت المدرسة أمام رهانات جديدة أهمها التربية على القيم المتصلة بالمواطنة العالمية والتربية على قيم حقوق الإنسان القائمة على الحرية، والعدالة، والمساواة، والسلم، والتسامح، والديمقراطية، والاعتدال. وبهذا المعنى تقدم المدرسة مساهمة أساسية في إقامة مجتمع وطني ودولي يحظى فيه الجميع بالتقدير والاحترام[٣٠].

إن التربية على المواطنة وحقوق الإنسان نسق لا يتجزأ وصيرورة يتم فيها تنمية الذات والجماعة بواسطة المشاركة المواطِنة من خلال التربية على إدراك الحقوق والمسؤوليات وممارستها. تتفاعل مكونات التربية على حقوق الإنسان والمواطنة لأن المواطنة تمارس بالضرورة في مجتمع ديمقراطي، وتحيل بالضرورة على الحقوق والواجبات في كل المجالات، وتشترط بالضرورة المساواة بين كافة المواطنين والمواطنات، وبالتالي فالمواطنة صيرورة تعلم في أفق ممارسة[٣١].

ويتفق الكثير من الباحثين على الأهمية البالغة لموضوع المسؤولية الاجتماعية، والاهتمام بها وخاصة لدى الشباب والأساتذة التي يتم من خلالها القيام بأدوارهم في الحياة الاجتماعية، وذلك بتحمل المسؤوليات والإحساس والشعور بها تجاه الآخرين من أفراد المجتمع، وبذلك فهي تُمثل

مطلباً حيوياً ومهماً في إعداد المواطن لتحمل أدوراه والقيام بها على أكمل وجه من أجل المشاركة الفعالة في بناء المجتمع، وهي بهذا المعنى من الصفات الإنسانية التي يجب غرسها داخل الفرد، حيث أنَّ الفرد المتسم بتحمل المسؤولية الاجتماعية يُحقق فائدة لأفراد المجتمع، وما يلمسه المجتمع من خلل واضطراب يرجع في جانب كبير منه إلى النقص في نمو المسؤولية الاجتماعية لدى أفراده، بل إن اختلال المسؤولية الاجتماعية عند الأفراد يعد من أخطر ما يهدد حياة الفرد والمجتمع معاً[٣٢].

وإذا اعتبرنا أن الأستاذ هو جزء من المنظومة التعليمية أو التربوية، وهو مساهم فعال في بناء المجتمع، في تربيته للنشء، من خلال الرسالة التربوية التي يحملها ويقدمها لتلاميذه، فهذه الرسالة يجب أن تكون مشبعة بقيم المواطنة كممارسة وليس كمفهوم نظري، وهذا لكي نصل بجيل مدرك وواع بالمفاهيم التي تحملها المواطنة، لذا فإن الأستاذ اليوم في حاضرنا هذا ومستقبلنا لا يحمل رسالة واحدة ألا وهي رسالة العلم والمعرفة، بل هو حامل لرسالتين، والثانية هي كيف ننشئ جاء قادر على ممارسة مواطنته بشكل فعال وإيجابي، فالأستاذ اليوم يجب عليه أن يمارس انتماءه على مرأى من المجتمع وأمام تلاميذه مبرزا هويته ومعتزا بثقافتنا وبتقاليدنا، متسامح مقبل على الآخر غير مقصي لأحد، معارض لكل ما يهدد هويتنا ويشكك في انتماءنا مواجها لكل ما يحاول أن يغربنا وهذا من خلال غرس ثقافة المواطنة في نفوس التلاميذ وممارسا لكل ما يعبر عن التعددية وقبول الآخر في جو ديمقراطي، وناشرا ذلك في المجتمع الذي يعيش فيه ومشاركا سياسيا فاعلا في وطنه، لذا فإن على الأستاذ اليوم أن تكون له مسؤوليات مجتمعية مضاعفة نتيجة المركز الذي يحتله[٣٣].

الخاتمة

هناك علاقة وثيقة بين التربية على حقوق الإنسان والتربية على المواطنة، إذ لا يمكن لأي منهما أن تستقيم دون الأخرى، وذلك لأن المواطن الصالح – الذي يبقى الهدف الأسمى لكل نظام تربوي– لا يمكن تكوينه دون تربية حقوقية تجعل منه مواطنا وإنسانا يعي كافة حقوقه وواجباته بما ينفعه وينفع مجتمعه المحلي والوطني والمجتمع الإنساني ككل. وتوصل البحث الى مجموعة من التوصيات هي:

١– ضرورة أن تعمل الأسرة والمدرسة والمسجد والجامعة ووسائل الإعلام على غرس قيم الانتماء والمشاركة والمواطنة والعمل والإنتاج لدى الطلبة الشباب.

٢– من الضروري إن تعمل مؤسسات الدولة على تمكين الطلبة والشباب من إدراك أدوارهم كمواطنين يتمتعون بحقوق وطاقات متميزة للتأثير الفاعل على مسار حياتهم ومستقبل مجتمعهم.

٣– تطوير المناهج الدراسية لترفع ثقافة الطلبة والشباب حول الوطن: تاريخه، جغرافيته، مؤسساته، مبادئه، وأنظمته..... الخ.

٤– فتح حوار معمق مع الشباب وبين الشباب أنفسهم، وتمكينهم للتعبير عن رؤيتهم كشركاء، وتعزيز ثقافة المشاركة والحوار والتسامح والتعايش مع الاختلاف.

٥– العمل على توعية الطلبة بأهمية المواطنة في المجتمع عبر الوسائل الاعلامية المختلفة.

٦– التوسع في اقامة الندوات والمؤتمرات التي تكون محورها الرئيسي المواطنة وضرورة تفعيلها في المجتمع.

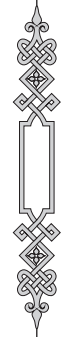

الهوامش

١- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، بيروت، د. ت.

٢- سعيد بن سعيد ناصر حمدان، دور الاسرة في تنمية قيم المواطنة لدى الشباب، جامعة الملك خالد، د.ت، ص٤٠.

٣- المصدر نفسه.

٤- سعيد بن سعيد ناصر حمدان، المصدر السابق، ص٤٤.

٥- سامي مهدي العزاوي مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي مركز أبحاث الطفولة والأمومة، ص١-٢

٦- المصدر نفسه، ص١-٢.

٧- المصدر نفسه، ص١-٢

٨- المصدر نفسه، ص٦٢.

٩- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة القومية، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٦٦.

١٠- المصدر نفسه، ص٧٠.

١١- المصدر نفسه، ص٧٩.

١٢- ظاهر محسن هاني الجبوري مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل كلية الآداب- قسم علم الاجتماع، ص٢٠.

١٣- المصدر نفسه.

١٤- خديجة الرحية، اثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب، جامعة دمشق، ٢٠٠٩، ص١٠٠.

١٥- فريحه نمر، التربية الوطنية مناهجها وطرق تدريسه، وزارة التربية والتعليم، مسقط، ٢٠٠٦، ص٢٤.

١٦- ناريان يوسف، تعليم القيم الإنسانية والمواطنة، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل المواطنة في المنهج المدرسي، مسقط، وزارة التربية والتعليم، مارس ٢٠٠٤، ص٧٠.

١٧- فريحة نمر، المصدر السابق، ص٢٥.

١٨- خديجة الرحية، المصدر السابق، ص١٠٩.

١٩- ياسين بن عدي، التربية على المواطنة وحقوق الانسان ثقافة وسلوك، ٢٠١٠، ص٩٢.

٢٠- المصدر نفسه.

٢١- عمارة بن رمضان، التربية على المواطنة وحقوق الإنسان،
www.aihr.org.tn

٢٢- علي اسعد وطفة، نسق الانتماء الاجتماعي وأولوياته في المجتمع الكويتي المعاصر: مقاربة سوسيولوجية في جدل الانتماءات الاجتماعية واتجاهاتها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي في الكويت، العدد ١٠٨، السنة ٢٩، ٢٠٠٣، ص١٣٣.

٢٣- جودة أحمد سعادة، مناهج الدراسات الاجتماعية، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٤، ص١٩٨.

٢٤- المصدر نفسه، ص١٩٨.

٢٥- ياسين بن عدي، المصدر السابق، ص٩٥.

٢٦- المصدر نفسه، ص٩٧.

٢٧- منبر عبد القادر العلمي، المواطنة مفهومها ومقوماتها، ٢٠٠٠، ص١١١.

٢٨- المصدر نفسه، ص١١٥.

٢٩- فهد إبراهيم الحبيب، الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، ٢٠٠٦، ص٦٦.

٣٠- المصدر نفسه، ص٧٠.

٣١- ياسين عدي، المصدر السابق، ص١٠١.

٣٢- سامي مهدي العزاوي، المصدر السابق، ص١٥.

٣٣- خديجة الرحية، المصدر السابق، ص١٢٠.